الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة السابعة عشرة
المعقودة يوم الإثنين
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشر

الرئيس : السيد كرنكل (النمسا)

ثم : السيد جالو (غامبيا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.17
16 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

92-57232 ٢٧٣٨ز(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/47/214-E/1992/50 ، A/47/216-E/1992/43 ، A/47/339 ، A/47/349 ، A/47/369 ، A/47/415 و Corr.1 ، A/C.3/47/4)

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/47/379 ، A/47/381 ، A/47/399 و Corr.1 ، A/47/87 ، A/47/232-S/24025 و Corr.1 و A/47/356-S/24367 ، A/47/80- S/23502 ، A/47/88-S/23563 ، A/47/312-S/24238 ، A/47/344 ، A/47/391).

١ - السيدة راوليتا (مدغشقر) : تكلمت في إطار البند ٩٣ (أ) فقالت إن الحالة الاجتماعية للبلدان النامية ، تثير قلقا بالغا ، وبخاصة في افريقيا ، وقد زاد من صعوبتها الدين وتدهور شروط التبادل التجاري والسياسة الحمائية والسياسات النقدية والمالية التقييدية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو ، وهذه الحالة تتعارض بصورة صارخة مع الحق في التنمية المعترف به . إن التقرير العالمي لعام ١٩٩٢ عن التنمية البشرية يشير إلى وجود فروق ضخمة بين الاكثر ثراء والاكثر فقرا ويبرز الحالة البالغة الصعوبة السائدة في افريقيا التي تضم ٣٢ بلدا من ٤٧ بلدا هي أقل البلدان تقدما في العالم و ١٨ من ٢٠ بلدا صنفت في أدنى درجات مؤشر التنمية البشرية . ومع سقوط الشيوعية ، بدأت البلدان التي كانت تعلق آمالا على الاشتراكية تسائل نفسها . ومما لا شك فيه أن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد أحرزت مكاسب في الواقع ، ولكن ليست هناك ، وكما جاء في التقرير المشار إليه ، مؤسسات إنمائية بوسعها إدارة الاقتصاد العالمي ، في ضوء درجة التكامل التي تم التوصل إليهما ، بطريقة ديمقراطية ولصالح شعوب العالم أجمع . كما أن تدهور ظروف المعيشة في أقل البلدان نموا يجعل الشعور بمزيد من الأمن السياسي على المستوى العالمي مصحوبا بشعور بالقلق المتزايد على المستوى الفردي . والأسرة وهي الوحدة الأساسية للمجتمع أصبحت تقاوم بصعوبة متزايدة . والبرامج التي وضعت في مجال الصحة ، والتي تستهدف الأطفال بخاصة لا تنفذ على النحو السليم ، لعدم وجود الوسائل ، ويعد الرجال في أعداد متزايدة ، بدافع من الحاجة ، إلى قطع الغابات ، مما يزيد من تفاقم الأوضاع .

٢ - وتدفع الضغوط الخارجية البلدان النامية إلى اتباع نماذج إنمائية كثيرا ما تتعارض مع مصالح شعوبها وبخاصة المصالح الثقافية . وإذا كان يتعين على البلدان

(السيدة راولينا ، مدغشقر)

الفقيرة بذل قصارى جهدها لضمان الاحتياجات الاساسية لسكانها فإن البلدان الغنية يتعين عليها من جانبها أن تقدم لهذه البلدان الفقيرة الدعم الفعّال . إن النساء والاطفال والشباب والمسنين هم أكثر الفئات معاناة من صعاب التكيف الهيكلي وعبء الدين ، وهما أسباب التوترات وعدم الاستقرار السياسي .

٣ - إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المزمع عقده في عام ١٩٩٥ يجب أن يهدف إلى تحسين ظروف معيشة كل فرد . وهو قد يؤدي إلى اعتماد برنامج متكامل للتنمية الاجتماعية كما قد يسهم في تعبئة هامة للموارد وفي التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستمر وبخاصة في إيجاد علاقات منصفة بين الافراد وبين الدول ، بما يشكل أفضل ضمان للسلم الاجتماعي ومن ثم السلم العالمي .

٤ - السيد راتا (نيوزيلندا) : ذكر بأن الامم المتحدة تعيد تنظيم نفسها في عالم متطور بغية بلوغ أفضل لاهدافها السياسية - ويتوقف على فعالية تدخلها في مجالي الامن الدولي والتعاون الاقتصادي ، نجاح عملها لصالح التنمية الاجتماعية . إن السيد بولغر رئيس وزراء نيوزيلندا يتفق مع الامين العام الذي أبرز في خطة السلام (A/47/277) الطابع المتعدد الابعاد للامن ، ويرى أن الهياكل الاجتماعية والسياسية التي تعرقل العدالة والتقدم الاقتصادي وتعمل على تهميش الاقليات تؤدي إلى عدم الشعور بالامن وإلى المنازعات على المستوى الدولي . إن الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لصالح المعوقين والمسنين قد سمحت بتحقيق بعض النتائج وإن كان ما يزال هناك الكثير الواجب عمله . كما أن الصعوبات التي يواجهها الشباب تتطلب عملا دوليا منسقا . ويمكن أن يؤدي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية إلى إحراز مزيد من التقدم للتوصل إلى نتائج واقعية وملموسة ، على نحو ما ترجوه نيوزيلندا . ويجب التخطيط له على النحو السليم وتحديد موضوعاته وأهدافه في وقت مبكر .

٥ - السيدة مولاتليوا (بوتسوانا) : قالت إن بلدها لا يسعه إزاء تدهور الحالة الاقتصادية العالمية والنكبات التي يزيد من تفاقمها الاضطرابات الاهلية والمنازعات القبلية التي تعاني منها افريقيا ومناطق أخرى من العالم ، سوى الترحيب باحتلال المسائل الاجتماعية ، تدريجيا ، مكانا أساسيا في الامم المتحدة وعدم النظر إليها على أنها مجرد مشاكل داخلية تعاني منها الدول . إن وفد بوتسوانا يشعر بالارتياح للاقتراح الخاص بعقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية الاجتماعية ويرجو مع وفود أخرى أن يتم في هذا المؤتمر التصدي للمشاكل المتعلقة بالمعوقين والمسنين . وفيما يتعلق

(السيدة مولاتليوا ، بوتسوانا)

بالإعداد للسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) أعربت عن أسفها لأن ٤٠ بلدا فقط أنشأت لجان تنسيق وطنية . لقد نظم بلدها بالفعل اجتماعين للمشاورات ويستعد لدعوة المنظمات غير الحكومية في البلد لعقد ندوة لوضع برنامج وطني متعلق بالأسرة .

٦ - إن الأمين العام قد وصف في تقريره (A/47/349) المتعلق بالسياسات والبرامج التي تم الاضطلاع بها بمشاركة الشباب ، المشاكل الحادة التي يعاني منها هؤلاء (البطالة وإدمان المشروبات الكحولية والمخدرات ، والجنوح) . ويجب أن توحد الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية جهودها ، كما يجب تخفيف الأعباء المالية الواقعة على عاتق غالبية البلدان النامية حتى يتسنى تنفيذ البرامج الاجتماعية - الاقتصادية . إن بوتسوانا تكرس جزءا متزايدا من ميزانيتها الوطنية لبرامج التنمية التي من شأنها أن تحد من الهجرة من الريف . وفضلا عن ذلك فإن التعليم الذي أصبح مجانيا يضم ٩٠ في المائة من الأطفال . كما أصبحت الرعاية الصحية في متناول الغالبية العظمى من السكان . ويدخل هذان المجالان ضمن الأولويات التي تعنى بها الحكومة . لقد زودت وزارة العمل والشؤون الداخلية بدائرة للتنسيق وضعت مشروعا للسياسة الرامية إلى إدماج الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد وتشجع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على تنفيذ مشاريع مع الشباب ومن أجلهم . إن الشباب والأطفال يمثلون أكثر من نصف سكان بوتسوانا ويواجهون نفس المشكلات التي يواجهها الشباب في البلدان الأخرى وبخاصة زيادة عدد أطفال الشوارع في المدن . وتتضمن خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ وقانون عام ١٩٨١ لإعادة إدماج الشباب من الجانحين ، أنشطة وقائية في هذا الصدد كما تدفع إعانات لمختلف المنظمات غير الحكومية .

٧ - وعلى الرغم من اعتماد اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ وانعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ ما زال العالم يعج بالأخطار التي يتعرض لها الأطفال (العنف ، التمييز ، الاستغلال ، سوء التغذية ، الأمراض ومن بينها الايدز ، والتخلي عن الأطفال) . وقالت إن وفدها يرجو أن يسمح الإعلان العالمي من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه بإيجاد عالم أفضل للأطفال . إن حكومة بوتسوانا تعد حاليا خطة وطنية سوف تقدمها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى منظمة الوحدة الافريقية .

٨ - السيدة وايت (كندا) : تكلمت في إطار البند ٩٣ (أ) من جدول الاعمال فقالت إنه تم الاتفاق في المؤتمر الدولي للوزراء المعنيين بحالة الاشخاص المعوقين المعقود في مونتريال يومي ٨ و ٩ تشرين الاول/أكتوبر ، على إنشاء فريق عامل وزاري لتحديد آلية تيسر التعاون بين الوزراء في مجال الشيخوخة والمعوقين .

٩ - لقد أشارت هيئة العفو الدولية في تقريرها الاخير إلى مصير أكثر الفئات ضعفا في المجتمع وهم الاطفال . إن عدم وجود المدارس ، وسوء التغذية والمجاعة والعنف بل والقتل تعد كلها آفات ما زال الاطفال يعانون منها في العالم . وفي هذا الصدد فإن اعتماد الإعلان وبرامج العمل في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قد حمل كندا على القيام بعمل واقعي في هذا المجال . ومن ثم وبالإضافة إلى التدابير التي اتخذت على مختلف المستويات في الحكومة (التشريع الملزم بإبلاغ السلطات المسؤولة عن حالات الاطفال الذين يتعرضون للمعاملة السيئة ، وتوزيع اللبن في المدارس الابتدائية) صدقت كندا في إطار مبادرة "لنكبر معا" على اتفاقية حقوق الطفل ووافقت على أن تدفع خلال السنوات الخمس القادمة ، مبلغ ٢,١ من بلايين الدولارات لمساعدة الآباء العاملين . لقد أعلنت كندا في الربيع الماضي خطة عمل وطنية رحبت بها اليونيسيف ، كما أعلنت "مبادرة من أجل تنمية الطفل" ترمي إلى تعزيز رفاه الاطفال .

١٠ - وفي حين تتبدل الاسرة ، تأتي السنة الدولية للأسرة عام ١٩٩٤ في الوقت المناسب . وتعمل كندا بالفعل ، للاحتفال بهذه المناسبة ، على اتخاذ مختلف المبادرات ، استوحت العديد منها من المقترحات التي أعربت عنها الامم المتحدة . وهكذا أنشأت اللجنة المعنية بالسنة الدولية للأسرة التي ستعمل على تخطيط وتشجيع وتنسيق المبادرات العامة والخاصة في كندا وكذلك إدارة الاموال الخاصة بدعم أنشطة المجتمعات الاساسية . إن كندا تضطلع أيضا بأنشطة على المستوى الدولي ، فقد أعارت أحد موظفيها لأمانة السنة الدولية للأسرة في فيينا وتأمل أيضا أن تسمح وثيقة "أسر العالم" بتفهم أفضل للأسرة على المستوى الدولي .

١١ - وفي الوقت الذي ترى فيه الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن عليها الاضطلاع بمزيد من التفكير ، ترى كندا أن التعاون الدولي في القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هو وحده الذي من شأنه أن يشجع الوصول إلى رؤية جديدة موجهة بصورة أكبر نحو الاحتياجات الاساسية للإنسان . إن مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية المزمع عقده عام ١٩٩٥ يجب أن يشجع هذا التعاون . ويساعد أيضا على تحديد كيفية جعل الفرد مركز التنمية والتعاون الدولي . إن الاعمال التحضيرية للمؤتمر ستسمح بالاستفادة من الاهداف التي سبق تحديدها في مجال السكان وفي إطار الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ وفي خطة

(السيدة وايت ، كندا)

عمل مؤتمر القمة الدولي من أجل الطفل . وفضلا عن ذلك فإن كندا توافق على الاهتمامات التي أشار إليها الأمين العام في تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1992/80) ، إن مجال التنمية الاجتماعية عريض للغاية ، وكندا لا يمكنها أن تؤكد بما فيه الكفاية على أهمية وضع جدول أعمال دقيق ومحدد وموجز . ولديها ثلاثة اقتراحات تود عرضها . أولا وبغية تفادي الازدواجية في العمل والأعباء المالية الإضافية فإنها ترجو أن تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية أو لجنة أصغر تشكلها هذه الأخيرة بمهمة اللجنة التحضيرية . كما يتعين على اللجنة أن تحدد في اجتماعها في شباط/فبراير الخطوط العريضة لجدول أعمال مؤتمر القمة ، كما يتعين على اللجنة التحضيرية أن تقدم إلى الدورة الثامنة والاربعين للجمعية العامة جدول أعمال محدد . وينبغي أن تترك مسألة إنشاء اللجان الوطنية لتقدير البلدان التي ترغب بالفعل في انعقاد المؤتمر وفي نجاحه .

١٢ - السيد علي (العراق) : تكلم في إطار البند ٩٣ (أ) من جدول الأعمال فقال إنه يعتقد أن التنمية الاجتماعية مرتبطة بتنمية الفرد ، وتستند إلى اقتصاد قوي . ولكن التقارير الواردة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تدل على أن التنمية الاجتماعية بطيئة إلى حد بعيد بل وغير موجودة في بعض البلدان وبخاصة البلدان النامية . إن اختلاف معدل التنمية يوجد هوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

١٣ - ويرى العراق أن هذه الحالة ترجع إلى عدة عوامل وبخاصة عبء الدين والحواجز الموجودة أمام نقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية وانخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية وزيادة أسعار المنتجات المصنعة ومعدلات التضخم المرتفعة التي تصدر إلى البلدان النامية وكذلك النسب المرتفعة للفوائد . إن هذه العوامل كلها تنخر في اقتصادات البلدان النامية . ولذلك فإن العراق يرى أن الأمم المتحدة يجب أن تتوصل إلى آليات لتنظيم العلاقات بين الدول حتى يتسنى للبلدان النامية تعزيز اقتصاداتها ، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة للتنمية الاجتماعية .

١٤ - وقال إن العراق تشكر السيد سومافيا الممثل الخاص للأمين العام للبيان الذي أدلى به في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وتقريره عن حالة تقدم المشاورات المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية والمشار إليه في الوثيقة E/1992/80 . إن العراق يؤيد عقد مثل هذا المؤتمر الذي ستترتب عليه نتائج إيجابية وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية . لقد أكد العراق في وثيقة بعث بها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إلى الأمين العام أن التنمية الاجتماعية معرقلة في العديد من البلدان من جراء عدد

(السيد علي ، العراق)

من المشاكل (الفقر ، الامية ، المجاعة ، البطالة ، المخدرات ، عدم المساواة بين الرجال والنساء ، التلوث) . إن إقامة الديمقراطية وتحسين حقوق الإنسان يتوقفان على التنمية الاقتصادية للبلدان . وعلى البلدان الصناعية تحمل حصتها من المسؤولية في هذا الصدد .

١٥ - إن جميع أوجه التنمية وبخاصة التنمية الاجتماعية قد توقفت في العراق خلال العامين الماضيين من جراء الحظر المجحف الذي فرضه مجلس الامن . وهذا الحظر يضر بأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع (النساء ، الاطفال ، كبار السن) واستمراره من شأنه أن يضر الى حد بعيد بتنمية البلد . وإن كان العراق ينوي رغم كل شيء مواصلة جهوده لكفالة التنمية الاجتماعية .

١٦ - السيد مارويامـا (اليابان) : أشار الى أن المشاكل الاقتصادية والسياسية قد حجبت لفترة طويلة المشاكل الاجتماعية . وبالرغم من أن هذا الموقف قد تغير وان الاستثمار في التنمية الاجتماعية استثمارا منتجا بنفس قدر الاستثمارات الاقتصادية الخالصة فإن المشاكل الاجتماعية الاساسية لم تتغير بعد كما أشار إلى ذلك أحد الوفود . إن التقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت على المسرح الدولي لم تؤد الى إحراز أي تقدم على الصعيد الاجتماعي بل كثيرا ما أدت على العكس من ذلك الى تفاقم مصير أكثر فئات السكان ضعفا - كالمسنين والمعوقين والنساء والاطفال - الذين كثيرا ما تكون رفاهتهم هامة لا لاسباب جوهرية فحسب وإنما أيضا من أجل السلم والاستقرار الاجتماعيين .

١٧ - وتمر الامم المتحدة في الفترة الحالية التي تشهد الكثير من التغيرات الجزرية ، بعملية إعادة تشكيل واسعة النطاق . بيد أنه ما زال هناك الكثير الواجب عمله ، لان مشاكل التنمية الاجتماعية ، نظرا لتنوعها البالغ ، تتعلق بالعديد من الاجهزة والبرامج المختلفة في منظومة الامم المتحدة . وقال ان من الضروري تحسين التنسيق بغية تفادي ازدواجية في العمل والاستفادة الى أقصى درجة من الموارد المحدودة . كما أن من الضروري تعزيز مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية حتى يتسنى له الاضطلاع بوجه أفضل بوظيفة التنسيق والربط التي يقوم بها وحتى تتم معالجة برامج التنمية الاجتماعية بطريقة أكثر تكاملا وفعالية .

١٨ - إن الدورتين اللتين كرستهما الجمعية العامة للمعوقين والشيخوخة تبرهنان على اهتمام المجتمع الدولي بالتنمية الاجتماعية . ولقد أشار العديد من المتكلمين فيما يتعلق بالمعوقين والمسنين أن تبين المشاكل لم يعد كافيا بل يجب الاضطلاع

(السيد مارويامـا ، اليابـان)

بالأنشطة . وهذا صحيح أيضا بالنسبة للجوانب الاخرى في التنمية الاجتماعية مثل مكافحة الجريمة وإساءة استعمال المخدرات والشباب والتعاونيات .

١٩ - وقال ان وفد اليابان يشيد بالإعلان المتعلق بالشيخوخة الذي اعتمدته الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية والاربعين . ولكنه يأسف لأن عقد الامم المتحدة للمعوقين قد انتهى ولم يتم بلوغ أهدافه بعد . وذكّر بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد اتخذت في دورتها الثامنة والاربعين قرارا بشأن عقد المعوقين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٣ الى ٢٠٠٢) قدمته ٣٣ بلدا من بينها اليابان وجمهورية الصين الشعبية . وقال ان اليابان تعلق أهمية كبرى على التعاون الدولي لمساعدة المعوقين وقد تبرعت بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار الى صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمعوقين الذي ينبغي أن يشجع الانشطة لصالح جميع المعوقين وبخاصة لصالح النساء والمسنين والاشخاص الذين يعانون من أكثر من عاهة .

٢٠ - وقال ان تزايد الإجرام عبر الوطني - وبخاصة الاجرام المنظم المرتبط بالاتجار بالمخدرات - والعنف في المناطق الحضرية يثير قلقا متزايدا لدى المجتمع الدولي لان هذه الآفات التي ما زالت العدالة الجنائية مكتوفة الايدي أمامها تهدد الحضارة والديمقراطية والاستقرار الاجتماعي كما أنها قد تضر بالامن الدولي ذاته . ومن هنا ضرورة التعاون الدولي وبخاصة في مجالي التدريب والإعلام . إن اليابان عضو في اللجنة الجديدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسوف تواصل تقديم الدعم لانشطة الامم المتحدة في هذا المجال البالغ الاهمية .

٢١ - وأضاف قائلا إن بلده سيظل يدعم التعاون التقني لانشطة التدريب التي يضطلع بها معهد الامم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في آسيا والشرق الاقصى ، الذي درب حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٣ شخص .

٢٢ - إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد عام ١٩٩٥ يعد مؤتمرا هاما بالنسبة للعالم أجمع . وترى اليابان كما يرى الممثل الخاص للأمين العام أن جدول أعمال هذا المؤتمر يجب أن يقتصر على المشاكل الاساسية . كما أن من الضروري وضع ميزانية محددة لهذا المؤتمر تقدم في أقرب وقت ممكن إلى الهيئات المالية في الامم المتحدة . وتأمل اليابان في أن يتم تنسيق الاحداث العديدة التي ستعرض على المؤتمر عام ١٩٩٥ تنسيقا جيدا بحيث يُسهم الجميع في تشجيع التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية .

٢٣ - السيد تسيبوف (الاتحاد الروسي) : تكلم في إطار البند ٩٣ (ب) فقال إن التغيرات التي طرأت على المسرح السياسي العالمي قد جعلت الدول تكرس الآن مزيدا من الاهتمام لمشاكل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية وتحاول توحيد جهودها على المستوى الدولي . بيد أن تصاعد الإجرام الذي يتسم بمزيد من البراعة والتنوع ويحظى بوسائل مالية ضخمة ، ويتجاوز إلى حد بعيد حدود البلدان قد أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار الدول وتنميتها وبخاصة الدول التي تمر آلياتها السياسية والاقتصادية القانونية حاليا بمرحلة انتقالية صعبة .

٢٤ - وقال إن عالم الجريمة يستفيد من هذه الصعاب ليبرهن على مزيد من البراعة ويتصرف بوصفه مجتمعا منظما يضع نفسه نتيجة لقوته فوق هياكل الدولة . إن وفده يرى أن الجريمة المنظمة سواء كانت وطنية أو دولية يجب أن تظل مدرجة ضمن الموضوعات ذات الأولوية التي تعنى بها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية . كما أن وفد روسيا يقدر أيضا جهود المشتركين في اجتماعات فريق الخبراء المعني باستراتيجيات مكافحة الجريمة عبر الوطنية المعقود في سمولنيس (تشيكوسلوفاكيا) وفي الحلقة الدراسية الدولية المعنية بمنع الجريمة المنظمة المعقودة في سوزوال (الاتحاد الروسي) . إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا في قراره ١٩٩٢/٢٣ الدول الأعضاء إلى أخذ التوصيات التي أُعرب عنها في هذين الاجتماعين في الاعتبار .

٢٥ - وقال إن تقريري الأمين العام عن منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/47/381 و A/47/399) تقدمان لمحة جيدة عن المشاكل القائمة في مجموعها كما يتضمنان سردا يكاد يكون كاملا لإنشطة الجريمة المنظمة سواء منها الجديدة (التخلص من النفايات الخطرة والسامة السوق السوداء لنقل الأعضاء البشرية ، تزوير بطاقات الاعتماد) أو التقليدية (الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، إنتاج المخدرات والاتجار بها ، غسل الأموال ، سرقة الأعمال الفنية الخاصة بالتراث الثقافي) ، ومن أخطرها (علاقات مع السلطة السياسية وإفساد العدالة والإدارة) ما يضر بالدولة ذاتها .

٢٦ - وقال إن مكافحة الجريمة وبخاصة في أخطر أشكالها وهي الجريمة المنظمة يعد مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بحيث يتعين عليهما ألا يقتصرا على النظر الروتيني في المسألة . ودعا وفد روسيا جميع الأجهزة المعنية إلى إيلاء أكبر قدر من الاهتمام لهذا الموضوع والإعراب عن توصيات واقتراحات من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء على تعزيز تشريعاتها وضمان السير الطبيعي للمؤسسات والحماية الفعلية لحياة وممتلكات وحقوق ومصالح المواطنين .

(السيد تسيبوف ، الاتحاد الروسي)

٢٧ - ومضى قائلا إن من المهم الى أبعد الحدود أن تستوحي الدول بصورة أكبر المبادئ التوجيهية المتعلقة بمنع الجريمة المنظمة والمعاقبة عليها في الانشطة التي يتم الاضطلاع بها على المستويين الوطني والدولي والتي سوف تترتب عليها آثار أكبر إذا ما تمت تعبئة الرأي العام عن طريق تعاون أكثر نشاطا مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية . وفضلا عن ذلك فإن الدول التي وضعت بالفعل تشريعات تتعلق بالجريمة المنظمة (وبخاصة غسل الاموال وتزوير بطاقات الاعتماد واكتشاف ومصادرة نواتج الجريمة ومراقبة المعاملات المتعلقة بمبالغ عينية ضخمة) ينبغي أن تشرك في خبرتها الدول التي تريد إصدار قوانين أو إثراء تشريعاتها في هذه المجالات . إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى الحد من حيز المناورات وإلى متابعة أفضل للانشطة عبر الوطنية للمنظمات الإجرامية التي تستفيد من التشريعات غير الكافية . إن مشكلة الجريمة المنظمة قد أصبحت بالغة الحدة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق حيث لا تعترف المنظمات الإجرامية بسيادة العديد من الدول المستقلة وتحاول العمل في جميع أقاليمها كما لو كانت إقليما واحدا . إن روسيا وغالبية الدول المجاورة قد تفهمت أنه لن يتسنى لها القضاء على هذه الظاهرة إلا بتنسيق أنشطتها وقد بدأت في اتخاذ تدابير في هذا الاتجاه كما يدل على ذلك اجتماع كييف الذي ضم وزراء داخلية الدول الاعضاء في مجموعة الدول المستقلة ، وأكد أن توحيد الجهود بين أجهزة منع الجريمة في جميع دول الاتحاد السوفياتي السابق هو وحده الذي من شأنه أن يجعل مكافحة الجريمة أمرا فعالا ، كما أدى إلى توقيع اتفاق تعاون بين وزارات الداخلية في الدول الاعضاء في مجموعة الدول المستقلة وجمهورية استونيا بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٢٨ - وقال إن الوقت قد حان لتعاون أوثق في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وأشكالها الاخرى . وفي هذا الصدد فإن الامم المتحدة بوسعها من حيث سلطتها الاضطلاع بدور أكبر عن طريق المشاركة في الانشطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي بأسره .

٢٩ - السيد جالو (غامبيا) نائب الرئيس يرأس الجلسة .

٣٠ - السيد كامبوس (شيلي) : تكلم في إطار البند ٩٣ (ب) فأكد أن الامن في كل مجتمع أمر يعني جميع الافراد ، ولكن على الدولة الاضطلاع بدور أساسي . كما أنه يتعين إزاء ظهور الإجرام عبر الوطني الجديد وجود تعاون على المستوى الدولي .

(السيد كامبوس ، شيلي)

٣١ - لقد أُحرز تقدم بالغ في مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في هافانا عام ١٩٩٠ وفي الاجتماع الوزاري المكلّف بوضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية المعقود في فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، لقد أفضا هذان الاجتماعان الى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٥٢/٤٦ الذي اعتمدت به إعلان المبادئ وقررت وضع برنامج فعّال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وقررت التوصية بإنشاء لجنة جديدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عقدت دورتها الاولى في فيينا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

٣٢ - وأشار المتكلم الى تقرير الامين العام عن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة (A/47/381) فأعرب عن أسفه لانه أصبح يضاف الآن الى عمليات الاتجار الدولي غير المشروع التقليدي مثل الاتجار بالمخدرات وبالاسلحة وغسل الاموال أشكال جديدة من الإجرام مثل السوق السوداء لنقل الاعضاء البشرية وسرقة الاعمال الفنية والاتجار غير المشروع بالمواد والنفايات السامة . إن هذا الإجرام يهدد الاخلاقيات العامة ويضر بحالة القانون وباستقرار النظم الديمقراطية . ومن شأنه أن يؤدي عن طريق الانحرافات التي يحدثها في دينامية الاسواق الى عدم استقرار اقتصادي ومالي يضر بخاصة بالبلدان النامية . إن التعقيد المتزايد الذي يشهده الإجرام يزيد من صعوبة اكتشاف الجريمة ومنعها . إن التعاون الدولي وبخاصة في إطار منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد أصبح الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى . ومن الضروري أيضا تنسيق التشريعات في إطار الاتفاقيات الدولية وتعزيز آليات التعاون الإقليمية والعالمية .

٣٣ - ومضى قائلا إن برلمان شيلي الذي يتبين ضرورة ملاءمة التشريع مع أشكال الإجرام الجديدة يدرس تشريعات جديدة بشأن الاتجار بالمخدرات وبخاصة غسل الاموال . إن شيلي تعمل جاهدة أيضا على إعادة النظر في تشريعها في مجال التبني نظرا لان الاتجار بالاطفال قد أصبح مرتبطا أيضا بالجريمة المنظمة . وفضلا عن ذلك فإنه يتعين على برلمان شيلي الموافقة قريبا على تشريع جديد حديث بشأن الحاسبات الالكترونية وهو ينوي إصدار قوانين بشأن نقل الاعضاء مستوحيا ذلك من المناقشات التي سوف تجري في إطار الامم المتحدة .

(السيد كامبوس ، شيلي)

٣٤ - وقال إن منع الجريمة يتطلب أيضا تحسين التعليم والقضاء على الفقر وتحديث الاقتصاد ونظام قضائي فعال يتمتع بالوسائل الضرورية . إن الاهداف الثلاثة التي حددتها شيلي في مواجهة الاجرام هي منع الجريمة وإعادة إدماج الجانحين ومنع العودة الى الإجرام مرة أخرى .

٣٥ - وأضاف قائلا إن العنف موضوع مرتبط بالثقافة المعاصرة كما تنشرها وسائط الإعلام الجماهيرية . ويتعين على الدولة والمجتمع مواجهة هذا العنف عن طريق إعادة تأكيد القيم الاخلاقية التي يجب أن تحكم الحياة الاجتماعية . ومن هذا المنطلق بدأت شيلي برنامج لتحسين نوعية التعليم ميزانيته ٢٤٣ مليون دولار منها ١٧٠ مليون دولار يمولها البنك الدولي . وهذه هي المرة الاولى التي يدعم البنك الدولي مثل هذا المشروع .

٣٦ - وهناك تدابير أخرى اتخذت بالفعل او تجري دراستها : برنامج لدعم النساء ربات الاسر ، وتشريع لمنع العنف الاسري ومكافحة أوجه التمييز التقليدية في المجتمع الشيلي وتدابير لمساعدة الشباب (إنشاء معهد وطني للشباب ، انشاء صندوق للمبادرات الثقافية ، تمويل رابطات الشباب ، الخ) وفضلا عن ذلك فإن كل ما يبذل من جهد من أجل الصحة العامة والمسكن والضمان الاجتماعي والرياضة وتنظيم أوقات الفراغ يسهم في منع الاجرام . وبغية تعزيز منع الجريمة وتشجيع إعادة إدماج المجرمين عملت شيلي على إصلاح نظامي الحرية المؤقتة والحرية المراقبة ، كما تعمل جاهدة لتحسين نظام السجون لديها .

٣٧ - وقد تم إدراج أحكام في القانون الجنائي تمنح ظروف "مخففة للتائبين" . وفضلا عن ذلك ووفقا للاتفاقات الدولية فإن الجانحين من القصر لا يتعرضون الآن لاية عقوبات وإنما لاجراءات أمن فقط . وهناك تدبير آخر لمنع الجريمة هو القانون الخاص بالمشروبات الروحية الذي يجري اعداده الآن . وقد تم انشاء محاكم جنائية جديدة وتعزيز الموارد المادية والبشرية للشرطة .

٣٨ - إن مكافحة الجريمة لا يجب أن تجعلنا ننسى العدالة الجنائية بوصفها وسيلة في يد المجتمع للدفاع عن نفسه وأن القانون يجب أن يطبق في ظل احترام حقوق أولئك الذين ينتهكونه .

٣٩ - السيدة فورغونفكول (تايلند) : تكلمت في اطار البند ٩٣ (أ) فأوضحت أن بلدها قد وضع مجموعة من السياسات والبرامج المتعلقة برفاهة الاطفال ، منها اعتماد السياسة الوطنية للشباب (وهي نافذة المفعول منذ ١٩٧٩) وإنشاء المكتب الوطني للشباب . إن نماء الاطفال والشباب يعد أيضا أحد أهداف الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد . لقد أعيد النظر في التشريع المتعلق بالعمل بغية تحديد طبيعة ومدة عمل الاطفال وحظر استخدام الذين يقل عمرهم عن ١٣ سنة . كما أن تنمية التعليم الابتدائي وتطويره في المناطق الريفية ورفع المستوى العام للتعليم الالزامي تسهم في المدى الطويل في حماية رفاهة الاطفال .

٤٠ - لقد صدقت الحكومة التايلندية في عام ١٩٩٢ على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل واعتمدت الاعلان الوطني بشأن الطفل الذي وضع من منطلق الاعلان العالمي المتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونماءه .

٤١ - إن تايلند تعتقد أن الادماج البناء للشباب في المجتمع يعد من المعطيات الاساسية للتنمية ويجب أن يكون موضوع سياسة وطنية . إن الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب عام ١٩٩٥ ستتيح الفرصة للمجتمع الدولي لاسترعاء الاهتمام من جديد الى المشاكل الخاصة بالشباب وإنعاش أنشطة المتابعة التي سجلت بعض التأخر . ويجب في الوقت ذاته مواصلة تعزيز برنامج العمل الوطني الخاص بالشباب .

٤٢ - إن حكومة تايلند تتفهم جيدا أن الاسرة هي أساس المجتمع ذاته وقد أنشأت تايلند لجنة وطنية معنية بالاسرة وتعمل بخاصة على إعادة النظر في قانون الاسرة . وعلى المستوى الدولي فإنها تشترك في الاعداد للسنة الدولية للاسرة وسوف تنشئ في هذا الإطار عام ١٩٩٣ جمعية وطنية معنية بالاسرة .

٤٣ - وفي النهاية قالت إن وفدها يؤيد عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ الذي سيكون بمثابة فرصة لحصر ما تم إنجازه بالفعل وما يتعين إنجازه في هذا المجال .

٤٤ - السيد مارتيلي (ايطاليا) : تكلّم بصفته وزيرا للعدل في اطار البند ٩٣ (ب) من جدول الاعمال فأعرب عن تأييد حكومته للجهود التي تبذلها الامم المتحدة في مجال

(السيد مارتيلي ، ايطاليا)

منع الجريمة والعدالة الجنائية وأشاد بالنتائج التي احرزت في اطار المرحلة الاولى من البرنامج الجديد الذي اعتمد في اثناء الاجتماع الوزاري المكلف بوضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية والذي عقد في فرساي عام ١٩٩١ .

٤٥ - ومضى قائلا إن تزايد الاجرام في ايطاليا قد حمل الحكومة الايطالية على اتخاذ تدابير جديدة واسعة النطاق سمحت فضلا عن ذلك بتحسين التعاون الدولي في هذا المجال . إن التحقيقات في جرائم المافيا قد عهد بها الى مكاتب خاصة تابعة للنائب العام سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى الوطني ويمكن أن تستخدم كمراكز مرجعية للتحقيقات الدولية بشأن الجريمة المنظمة . إن أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالتعاون القضائي تُستعرض الآن بغية التغلب على الصعاب التي تثيرها مسائل تسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة من ناحية ومن ناحية أخرى لاستحداث أشكال جديدة للتعاون وبخاصة فيما يتعلق بمصادرة العائدات المتأتية من الجريمة وفقا للاتفاقات الدولية المبرمة مؤخرا في هذا المجال . وأكد المتكلم أن الهدف ليس معاقبة الاعمال الاجرامية فحسب وإنما ايضا تحطيم هياكل المنظمات ذاتها وبخاصة القضاء على مصادر دخلها . إن مصادرة العائدات المتأتية من الجريمة يؤدي الى الحد من الموارد اللازمة لارتكاب جرائم أخرى ويمنع نقل الأموال التي أحرزت بصورة غير شرعية الى أنشطة اقتصادية ذات طابع شرعي . وبالاضافة الى التشريعات المتعلقة بغسل الاموال والتعاون النشط بين المؤسسات المالية في مجال التحقيقات الجنائية تم اعتماد أحكام جديدة مثل مصادرة العائدات المتأتية بصورة غير مشروعة ، كما تجري حاليا دراسة تدابير أكثر جذرية . وقد تطلب الامر في الواقع في هذا الصدد تعديل القواعد التقليدية لتقديم الادلة في إطار التحقيقات القضائية ، واعتماد قواعد اجرائية خاصة تسمح بالتنفيذ الفعلي للقرارات وكذلك تدابير قمعية تتعلق بالممتلكات التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة .

٤٦ - وقال السيد مارتيلي ان من المهم حتى تعطي التدابير التي اتخذت على المستوى الوطني النتائج المرجوة التنسيق بين القوانين الوطنية والقوانين النافذة في بلدان أخرى وتعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات المكلفة بتنفيذ القوانين وبين السلطة القضائية . وقال إن ايطاليا تقدم في اطار مجلس اوروبا والمجموعة الاوروبية دعما نشطا لجميع المبادرات المتعلقة بالتوصل إلى قضاء جنائي أوروبي منسق بل وموحد ،

(السيد مارتيلي ، ايطاليا)

وبتوحيد النظم القضائية الوطنية . إن الحكومة الايطالية على يقين بأن الهياكل الاوروبية الحالية تسمح بالتغلب على المشاكل التي يفرضها تنوع النظم القضائية وأن الظروف ستكون أكثر مواتاة عندما تدخل المعاهدة المتعلقة بالاتحاد الاوروبي حيّز النفاذ .

٤٧ - ويرى المتكلم أن بالإمكان تنسيق القانون الجنائي في إطار الامم المتحدة فيما يتعلق بالجرائم ذات الابعاد العالمية في نظر المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد يجدر التوصل الى توافق في الآراء بشأن تعريف الانشطة الإجرامية وتعزيز التعاون الدولي مع عدم الاقتصار على مكافحة الاتجار بالمخدرات وإنما العمل على مكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها .

٤٨ - وقال ممثل ايطاليا إن من الضروري استحداث طرائق جديدة لتوحيد تقنيات التحقيق وإثبات الادلة ، نتيجة بخاصة لتعاون بشأن حالات محددة بين سلطات مختلف البلدان مثل التعاون الوثيق بين السلطات الايطالية والاجنبية الذي سمح مؤخرا باكتشاف شبكات هامة من المهربين كما سمح بوضع اليد على مبالغ مالية طائلة .

٤٩ - وقال إنه يجدر أيضا إعطاء بعد دولي لتدريب الموظفين العاملين في النظام القضائي . وأوضح أنه سبق أن اقترح في إطار المجموعة الاوروبية العديد من التدابير لتحسين الكفاءة التقنية والعلمية لموظفي السلك القضائي بغية مواجهة تعقد الجريمة المنظمة والتوصل إلى تبادل الخبرات المثمرة بين البلدان .

٥٠ - وأشاد بالنتائج التي تم التوصل اليها في الدورة الاولى للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المعقودة في فيينا في نيسان/ابريل ١٩٩١ وبخاصة الاولوية التي منحت في برنامج الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ للجريمة المنظمة وغسل الاموال ودور القانون الجنائي في حماية البيئة . إن هذا الخيار قد تأكد عن طريق اعتماد المجموعة الاوروبية ، بناء على مبادرة من ايطاليا ، للقرار المتعلق بغسل الاموال وعن طريق اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار ١٩٩٢/٢٣ المتعلق بالانشطة الإجرامية المنظمة والذي دعا فيه الامين العام إلى مواصلة تحليل المعلومات بشأن هذه الانشطة وتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال . إن ايطاليا سوف تسهم إسهاما كاملا في تنفيذ هذه التوصيات . وقد أكدت اللجنة بحق أهمية التدريب وخدمات المساعدة

(السيد مارتيلي ، ايطاليا)

والتشاور التقني وبخاصة في ضوء احتياجات البلدان النامية . إن الامم المتحدة لا يجب أن تقتصر على التعاون التقني فقط وإنما يتعين عليها مواصلة مناقشاتها وأعمالها بغية وضع قواعد دولية في مجالي العدالة الجنائية وحقوق الإنسان .

٥١ - وقال إن الإجراءات المتعلقة بمتابعة النتائج التي أحرزت في تنفيذ قرارات اللجنة ينبغي أن تسمح بمواءمة البرنامج بصورة أفضل للاحتياجات الفعلية . وأعرب عن أمله في هذا الصدد في أن تخصص للبرنامج موارد تكميلية تتناسب مع أهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة وأن يتم تشجيع البلدان على تقديم دعمها المالي للأنشطة التنفيذية أو على تقديم خدمات مباشرة أو مساعدة تقنية أو خدمات استشارية . ويرى فضلا عن ذلك ضرورة مواصلة التعاون مع المنظمات غير الحكومية . إن إنشاء المجلس الاستشاري الفني والعلمي الدولي ومقره في ايطاليا يبرهن على أن الحكومة الايطالية تقدم دعما للبرنامج يستفيد أيضا من التبرعات الخارجية .

٥٢ - وأضاف وزير العدل متكلما في مسألة إنشاء محكمة جنائية دولية أن المسألة قد عولجت بطريقة متعمقة في إطار اللجنة السادسة وأعرب عن تأييد حكومته لفكرة إنشاء محكمة دولية متخصصة في مجال الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها وبعض الجرائم الدولية والجرائم عبر الوطنية . وقال إن إنشاء مثل هذه الآلية سوف يبرهن على رغبة الدول في إيجاد حل مشترك للجرائم المضرة بالمجتمع الدولي كما أنه سوف يعزز إمكانية الحصول على تعويضات عن هذه الجرائم بفضل الاحترام الادبي الذي ستحظى به مثل هذه الآلية والبعد الخاص للقرارات التي سوف تتخذها كما أن من شأنه أن يسهم في تعزيز السلم والاستقرار العالميين .

٥٣ - ومضى قائلا إن الحكومة الايطالية تعتقد أن الادوات التقليدية للتعاون الدولي لا تسمح دائما حتى في حالة تعزيزها بكفالة منع فعلي للجرائم الدولية أو عبر الوطنية . وبخاصة المبدأ التقليدي القائل "المحاكمة أو الطرد" كثيرا ما يعرقل إلى حدٍ بعيد من جراء عوامل قانونية أو سياسية . وقد لوحظ في بعض الحالات الاخيرة أن العدالة قد شُلت من جراء تنازع المصالح بين البلدان ومن جرّاء الافتقار إلى الثقة المتبادلة بين النظم القضائية للدول . إن توترات دولية خطيرة قد تنجم عن تعذر التوصل إلى تسوية قضائية . كما أن منازعات قضائية لا سبيل إلى حلها قد تنجم سواء عن عدم رغبة الدولة التي يوجد بها المتهم في تسليمه لأسباب متعددة أو لأن هذه الدولة قررت محاكمته بمعرفتها في ظروف قد لا تكون مرضية تماما للدولة التي تعرضت للضرر .

(السيد مارتيلي ، ايطاليا)

٥٤ - إن وجود محكمة جنائية دولية سوف يسمح بتفادي مثل هذه المنازعات القضائية والحد من طلبات التسليم مع إعطاء وزن ضخم أدبي وقانوني للقرارات التي تتخذها هذه المحكمة . كما قد يكون بوسع هذه المحكمة الدولية التحقيق في الانشطة الجنائية عبر الوطنية التي قد يُخشى بصددها أن يؤدي تداخل النظم القضائية الوطنية المعقدة الى عرقلة سير التحقيقات والحيلولة دون اتخاذ العدالة لمجراها السليم . وقال إن المحكمة الجنائية الدولية ستكون ذات فائدة فضلا عن ذلك في حالات المنازعات المسلحة التي لا يمكن بصددها استخدام الطرق العادية للتعاون القضائي بين الدول أو الاعتماد على السير الطبيعي للنظام القضائي للطرف المدعي لكفالة الدفاع عن مصالح الطرف الآخر أو الأطراف الثالثة . إن هذه الأسباب جميعها قد جعلت الحكومة الايطالية مع تفهمها لصعوبة إنشاء مثل هذا الهيكل القانوني تأمل في أن يتم التغلب على الصعوبات التقنية في ضوء وجود توثيق ضخم للمسألة وفي ضوء الطابع الملّح للمشكلة ، وهي تأمل في أن تحصل لجنة القانون الدولي التي تؤيد الحكومة الايطالية أعمالها دون تحفظ ، على الولاية المناسبة لوضع مشروع نظام أساسي لهذه المحكمة الجنائية الدولية .

٥٥ - وأكد المتكلم ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة بشأن الجرائم التي ارتُكبت وما زالت تُرتكب في أراضي يوغوسلافيا السابقة وأشاد في هذا الصدد باتخاذ مجلس الامن للقرار ٧٨٠ (١٩٩٢) المتعلق بإنشاء لجنة خبراء تُكلف بتحديد الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف وغيرها من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي .

٥٦ - السيدة لوبيس دا روزا (غينيا - بيساو) : أشادت بانتهاء الحرب الباردة الذي أدى إلى انتفاء مخاطر اندلاع حرب نووية ، وكذلك بأوجه التقدم المحرزة في مجال حقوق الإنسان . وأكدت من جديد أهمية دور الامم المتحدة كما أكدت أن من الملحّ الاستفادة من المناخ الجديد للوئام والتعاون لحل المنازعات الإقليمية والتصدي للتخلف الذي يعدّ سببا في عدم الاستقرار .

٥٧ - وقالت إن أوجه التقدم الاجتماعية - الاقتصادية قد ظلت مع الأسف دون التطلعات والآمال التي أثارتها التغيرات على الصعيد العالمي . إن ملايين الاطفال يموتون يوميا في العالم كما يؤدي سوء التغذية إلى إصابة أعداد جمة بالعاهات ، وما زال البؤس هو سمة البلدان النامية . وعلى المستوى العالمي ما زالت ٨٠ في المائة من الثروات بين أيدي ١٥ في المائة من السكان في حين يعيش بليون ونصف بليون من البشر في فقر مدقع .

(السيدة لوبيس دا روزا ، غينيا - بيساو)

٥٨ - ومضت قائلة إن الحالة في افريقيا تثير قلقا بالغا بوجه خاص . فهذه القارة تضم أكثر من ثلاثة أرباع أقل البلدان تقدما وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتجاوز الدين فيها الإنتاج الاقتصادي . كما أنها منطقة تعاني بالإضافة إلى ذلك من كوارث طبيعية جسيمة (الجفاف والتصحر) .

٥٩ - وقالت إنه يتعين على المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لوضع حد للبؤس البشري وإن هذا هو الشرط الاساسي لتنمية اجتماعية مستدامة ومنصفة . إن الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي لا ينفصلان في الواقع حيث أن الافتقار للوسائل المالية يعرقل تنفيذ البرامج الاجتماعية .

٦٠ - ولهذا السبب فإنها تشيد بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية . وكذلك بعقد المؤتمرات العالمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان وبالمرأة وبالسكان والسنة الدولية للأسرة ومؤتمر الطفل الافريقي .

٦١ - وقالت إن التنمية يجب أن تتمثل في إزالة الفروق بين البلدان وفي داخل الدول ذاتها وإن بلدها يوافق على الاقتراحات الواردة في مذكرة الامين العام E/1992/80 المتعلقة بالموضوعات التي يجب التصدي لها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية .

٦٢ - وأشادت بإعداد خطة عمل لرفاهة الأسرة في إطار السنة الدولية للأسرة وأكدت الجهد الذي يبذله بلدها لصالح الأسرة على الرغم من الصعاب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غينيا بيساو والتي تزيد من تفاقمها سياسات التكيف الهيكلي .

٦٣ - ومضت قائلة إن المسنين يضطلعون تقليديا بدور هام في مجتمع غينيا بيساو . ولهذا السبب فإنها تشيد بالاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية المتعلقة بالشيخوخة وكذلك باعتماد مشروع القرار A/47/L.5/Rev.1 الذي اعتمدت به الجمعية العامة الإعلان المتعلق بالشيخوخة وقررت إعلان عام ١٩٩٩ سنة دولية للمسنين . وقالت إنها توافق على توصية الأمين العام المتعلقة باعتماد الجمعية العامة للأهداف العالمية المتعلقة بالشيخوخة .

(السيدة لوبيس دا روزا ، غينيا - بيساو)

٦٤ - وقالت إن غينيا بيساو تعرب عن أسفها لأنه لم يتم بعد رغم مضي عشر سنوات من اعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وإعلان عقد الامم المتحدة للمعوقين بلوغ الاهداف المنصوص عليها في هذا الصدد . إن الدولة في غينيا بيساو تضطلع بعبء المعوقين وأعدادهم كبيرة من جرّاء الحرب والامراض وقد منحتهم العديد من المزايا الاجتماعية . إن غينيا بيساو تؤيد مقترحات الامين العام وبخاصة المتعلقة بالبدء في برنامج عمل على مستوى منظومة الامم المتحدة ، ولكنها تؤكد أن البلدان النامية سوف تحتاج إلى تعاون دولي متزايد لتنفيذ هذا البرنامج . إن غينيا بيساو تنوي تنظيم احتفال ضخم باليوم الدولي للمعوقين المشار اليه في القرار الصادر تحت الرمز A/47/L.4 .

٦٥ - ومضت قائلة إنه يجدر إيلاء المزيد من الاهتمام ، على سبيل الاولوية ، للشباب في برامج التنمية الاجتماعية لأن مستقبل البلدان يتوقف على هذا الشباب . إن العالم يضم أكثر من بليون شاب غالبيتهم تعيش في البلدان النامية ، تتهددهم بشكل خاص الامية والبطالة ونقص العمالة والافتقار إلى المؤهلات والكفاءات المهنية والامراض ، ومن هنا تزايُد الجنوح والإجرام بينهم . ونظرا لعدم توافر الموارد المالية اللازمة فإن السنة الدولية للشباب لم تعطِ النتائج المرتقبة . وهذا هو السبب في أن غينيا بيساو ترحب بالقرار الذي ينص على الاحتفال عام ١٩٩٥ بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب ، إن هذا من شأنه أن يتيح الفرصة لتقييم التدابير التي اتُخذت ووضع برنامج عمل عالمي لعام ٢٠٠٠ .

٦٦ - وقالت إن بلدها لا يمكن أن يتجاهل نظاما اقتصاديا واجتماعيا يعترف المجتمع الدولي بأسره بأنه مجحف . إن غينيا بيساو تؤكد من جديد التزامها بالمُثل العليا الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وكذلك في العهدين الدوليين لعام ١٩٨٦ الخاصين بالحقوق السياسية والثقافية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية . وهي ترى أنه يتعين على الامم المتحدة في المرحلة الحالية التي تشهد انفراجا دوليا أن تضطلع أكثر من أي وقت مضى بدور حفاز لخدمة السلم والتنمية .

٦٧ - الآنسة الخالد (الكويت) : قالت إن الإحصاءات الدولية تدل على أن المعوقين يمثلون ١٠ في المائة من سكان العالم . وإذا لم يتم التوصل إلى احترام حقوقهم فإنهم سوف يجدون أنفسهم على هامش المجتمع ، وهو الامر الذي قد تترتب عليه أيضا

(الانسة الخالد ، الكويت)

آثار بالنسبة للفئات التي توفر لهم الخدمات الاجتماعية والثقافية . ومن ثمّ فإنه يجب وضع خطط وبرامج لحماية المعوقين وتحقيق اكتفائهم الذاتي وإدماجهم تماما في الحياة الاجتماعية . إن حماية المعوقين مسألة أخلاقية كما أنها مسألة اقتصادية واجتماعية : إنها تدل على مستوى التقدم الذي وصل إليه كل مجتمع .

٦٨ - وقالت إن الكويت يضمن حقوق المعوقين بمقتضى دستور عام ١٩٦٢ حيث تنص ثلاث مواد من هذا الدستور على تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين . وقالت إن هذا الضمان يكرسه نشاط مراكز وأجهزة عامة أو خاصة توفر خدمات أو أعمال للمعوقين . وقد تم انتخاب أحد المعوقين في البرلمان لتمثيل هذه الفئة الاجتماعية والاشتراك في وضع السياسة الرسمية الخاصة بها .

٦٩ - إن تنفيذ البرامج التي يكرسها المجتمع الدولي للمعوقين يواجه صعوبات من بينها المنازعات المسلحة واحتلال البلدان المجاورة . وهكذا أدى احتلال الكويت الى زيادة عدد المعوقين من جراء انفجار الالغام وأعمال التعذيب التي ارتكبت في مراكز الاحتجاز .

٧٠ - إن آثار احتلال الكويت ما زالت قائمة حتى الآن . ويواصل النظام العراقي تحويل الكويتيين الذين يحتجزهم الى مرضى عقليين . ويتعين على المجتمع الدولي العمل حتى تحصل لجنة الصليب الاحمر الدولية على إذن بالتوجه الى أماكن الاحتجاز في العراق للضغط على النظام العراقي وحمله على الافراج عن هؤلاء المحتجزين .

٧١ - وعلى الرغم من الالام التي تعرض لها الشعب الكويتي من جراء العدوان العراقي فإنه لم يتخل عن مسؤولياته الانسانية : إن مراكز الرعاية الاجتماعية في الكويت قد واصلت على الرغم من التدمير الذي تعرضت له تقديم الخدمات للمعوقين الكويتيين أو غيرهم ، ومن بينهم ثمانية عراقيين .

٧٢ - إن الامم المتحدة يجب أن تقرر عزل الدول التي تلجأ الى ممارسة التعذيب الجسماني أو النفسي والى زرع الالغام في الارض ، وكلها ممارسات تزيد الى حد بعيد من عدد المعوقين ، عن المجتمع الدولي أو تفرض جزاءات ضد هذه الدول . كما يجب أن تضع حدا لتصرفات الدول التي تعتدي وتمارس القمع وتنتهك بذلك حقوق الانسان وتواصل تخزين

(الانسة الخالد ، الكويت)

اسلحة الدمار الجماعي . ومن هذا المنطلق فإن الوفد الكويتي يشعر أيضا بالاسى لما يعانيه شعب البوسنة والهرسك والشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والشعب الصومالي من آلام ، وكلها شعوب تتزايد بينها أعداد المعوقين .

٧٣ - إن برنامج الامم المتحدة للمعوقين ينبغي أن يوجد في التسعينات الظروف المناسبة لتكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين ، وبخاصة فيما يتعلق بإمكانيات العمل وإعادة التأهيل التي تؤدي الى ادماج المعوقين في البيئة التي يعيشون فيها . إن أجهزة الاعلام ينبغي عليها من جانبها حمل المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاهتمام لمشاكل هذه الفئة من السكان .

٧٤ - السيدة فال (كوبا) : قالت إن الجوع والفقر واليأس عناصر نظام اقتصادي دولي يريد أن يظل منتصرا الى الابد ومن ثم فإنه لم يتسن بعد القضاء على الهوة التي تفصل بين الاثرياء في الشمال والفقراء في الجنوب . وإن كانت هذه المشكلة في الواقع تهدد الامن والاستقرار الدوليين .

٧٥ - إن التحقيق الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمئات الملايين من البشر ستظل دائما قصورا في الهواء ما لم يتم التصدي لآثار تدهور الحالة الاقتصادية التي شهدها العالم في الثمانينات وللازمة الناجمة عن الدين وبرامج التكيف الهيكلي التي ادت في البلدان النامية الى انخفاض عام في مستوى الدخل والى تفاقم الفقر وتدهور أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

٧٦ - وازاء هذه اللوحة القاتمة فإن وفد كوبا يعلق أهمية كبيرة على عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سوف يسمح للامم المتحدة بتركيز تدخلها على تلبية احتياجات شعوب العالم عن طريق الحث على التفكير في جميع جوانب المسائل الاجتماعية وتشجيع اعتماد الحلول الواقعية التي تقتضيها .

٧٧ - وقالت إن كوبا تعاني منذ أكثر من ثلاثين عاما من الصعاب الكامنة في كل عملية انمائية تبدأ في ظل أزمة اقتصادية عالمية ويزيد من تفاقمها الحصار الاقتصادي المفروض بهدف حرمان الشعب الكوبي من حقه في التنمية وفي تحسين ظروف معيشته . وإن كان هذا الشعب يشعر بالفخر على أية حال للتقدم الضخم الذي أحرزه في المجال الاجتماعي نتيجة بناء مجتمع أكثر عدلا وانسانية .

٧٨ - السيد ولد محمد محمود (موريتانيا) : تكلم باسم البلدان الاعضاء في اتحاد المغرب العربي فقال إن التدهور المستمر في الحالة الاجتماعية في العالم قد أحبط وبخاصة في البلدان النامية الآمال التي ولّدتها التقلبات التي شهدتها الاعوام الاخيرة . إن الفروق المتزايدة بين بلدان الشمال والجنوب والمرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الدولي قد أدت الى زيادة عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع كما أدت الى زيادة أعداد أولئك الذين ليس بوسعهم الوصول الى الرعاية الصحية والذين يعانون من عدم معرفة القراءة والكتابة .

٧٩ - إن البلدان النامية قد برهنت على أنها على استعداد للتعاون التام مع المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادي التي توصي بها هذه المؤسسات . وإن كان يتعين علينا الاعتراف بأن مشكلة البلدان النامية لن تحل إلا عن طريق انشاء نظام جديد للمشاركة من أجل التنمية . إن المبادرة الرامية الى عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية تأتي في الوقت المناسب . إن انعقاد هذا المؤتمر الذي سيوافق الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الامم المتحدة ينبغي أن يتيح الفرصة لإعادة تأكيد الالتزام السياسي بالعمل من أجل التقدم الاجتماعي وتحقيق ظروف معيشة أفضل في ظل حرية أكبر .

٨٠ - إن الازمة الاقتصادية الحالية تؤثر بخاصة على أكثر الفئات ضعفا في المجتمع كالمعوقين والمسنين والشباب . إن حالة الشباب تبرهن على الفرق بين المبادرات النبيلة التي اضطلعت بها الامم المتحدة ازاءهم مثل المؤتمر العالمي الاول للشباب والاحتفال عام ١٩٨٥ بالسنة الدولية للشباب وبين حقيقة النظام الاقتصادي الدولي الذي يحول بينهم وبين المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إن ملايين الشباب في البلدان النامية لا يلتحقون بالمدارس . والذين ينزحون من الريف أملا في حياة أفضل في المدن يواجهون الضياع من جراء عدم وجود هياكل استقبال وامكانيات اندماج وذلك عندما لا يقعون فريسة للجنوح وإدمان المخدرات والعنف .

٨١ - إن علاقات اقتصادية دولية جديدة هي وحدها التي من شأنها أن تسمح للبلدان النامية بتكريس جميع الوسائل اللازمة للبرامج الخاصة بالشباب . ومن المعلوم أن الشباب هم أفضل من يحددون احتياجاتهم ويعربون عن تطلعاتهم . ومن ثم فإنه يجدر اشراكهم في كل مبادرة أو عمل يتعلق بهم .

(السيد ولد محمد محمود ، موريتانيا)

٨٢ - إن اختفاء المواجهات الايديولوجية والاحتفال عام ١٩٩٥ بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب تحمل المجتمع الدولي على إيلاء اهتمامه الى مشاكل الجيل الشاب ، وهي بالتأكيد أكثر المشاكل تعقيدا في المجتمعات المعاصرة ، بغية وضع مشروع عمل عالمي يتعلق بالشباب . وبوسع اللجنة الثالثة على أية حال التوصية بعقد مؤتمر عالمي جديد معني بالشباب .

٨٣ - إن الأسرة ، بوصفها الخلية الأساسية للمجتمع ، هي أكثر المؤسسات تضررا من الفقر العام . والاحتفال عام ١٩٩٤ بالسنة الدولية للأسرة سيكون مناسبة للتفكر في الوسائل الواجب استخدامها حتى تعود الأسرة للاضطلاع من جديد بدورها في حماية أفرادها . إن تونس وهي عاصمة بلد من بلدان المغرب العربي سوف تستضيف الاجتماع التحضيري للسنة ، فيما يتعلق بمنطقة افريقيا وغربي آسيا .

٨٤ - السيدة كمال (أمينة اللجنة) قالت بشأن الوثيقة A/C.3/47/L.12 التي تتضمن التعديلات التي اقترحت تركيا ادخالها على مشروع القرار الصادر تحت الرمز A/C.3/47/L.9 أنه يجدر الاستعاضة ، في الوثيقة ، عن لفظة "تذكر" بعبارة "تؤكد من جديد" .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠